عالم خال من الأسلحة النووية

النجاحات والإخفاقات من خطة باروك إلى ستارت ٩١

انتج مؤتمر واشنطن للتسلح البحري، الذي انعقد من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٢٢، أولى الاتفاقيات الدولية الرئيسية حول نزع الأسلحة منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥. أظهر المؤتمر أيضاً بروز الولايات المتحدة كلاعب دبلوماسي رئيسي رغم رفض هذا البلد معاهدة فرساي بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وأنتج مؤتمر واشنطن، بقيادة وزير الخارجية الأميركي تشارلز إيفانز هيوز، ثلاث معاهدات رئيسية هدفت إلى تأمين الاستقرار في توازن القوى الدولية.

علاوة على ذلك، جسدت هذه المعاهدات الآمال المعقودة حول العالم على نزع الأسلحة والتعاون السلمي بين الدول الرئيسية. (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، فرنسا وإيطاليا) وقعت في ٦ شباط/فبراير ١٩٢٢ قيدت الدول الموقعة بامتلاك نسبة ثابتة من البوارج والطرادات الحربية . كما وافقت الدول الموقعة على المعاهدة على التوقف بصورة لا سابق لها لمدة عشر سنوات عن بناء السفن الرئيسية الجديدة. مقابل كل خمس سفن رئيسية تحتفظ بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تحتفظ اليابان بثلاث، وكل من فرنسا وإيطاليا بـ ١,٧٥ سفينة.

في الممارسة، عنى ذلك تخفيض حجم السلاح البحري لكل دولة بعد الحرب العالمية الأولى. أعطت نسب السفن أفضلية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة،

جيريمي سوري/اميركان

مؤتمر واشنطن للأسلحة البحرية

ولكن اليابانيين حصلوا على فوائد عديدة في شمال المحيط الهادئ، المنطقة الأولية لعملياتهم البحرية. فكجزء من المعاهدة، تعهدت الولايات المتحدة بعدم توسيع مرافقها البحرية في الفيليبين، غوام، وجزيرة ويك، أو جزر الألوشيان. كما تعهد البريطانيون بعدم توسيع مرافقهم البحرية في هونغ كونغ.

ترافقت معاهدة الدول الخمس مع ميثاق الدول الأربع الموقع من جانب الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، وفرنسا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١. أنهى ميثاق الدول الأربع التحالف الإنجليزي-الياباني لعام ١٩٠٢ وانشأ مناطق محمية مؤلفة من مناطق نفوذ في المحيط الهادئ لكل دولة موقعة على الميثاق.

انتهى المؤتمر بتوقيع معاهدة عُليا ضمت تسع دول موقعة من جانب الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، فرنسا، إيطاليا، الصين، بلجيكا، هولندا والبرتغال. دافعت هذه المعاهدة عن "مبادئ الباب المفتوح" في الصين ١٨٩٩. وافقت الدول التسع على احترام سلامة أراضي الصين ما بعد الحقبة الإمبراطورية وعلى عدم اتخاذ أية إجراءات للحد من إمكانية الوصول إلى المنطقة.

أشار مؤتمر واشنطن للتسلح البحري إلى مستقبل متفائل للتعاون بين القوى العسكرية الرئيسية في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى. وقد أرسى سابقة للمفاوضات حول مراقبة الأسلحة في المستقبل، ولا سيما خلال النصف الثاني من الحرب الباردة. لسوء الحظ، كانت المعاهدات الموقعة عام ١٩٢١-١٩٢٢ تنقصها آليات قوية للتحقق وفرض التطبيق. انتهكت دول عديدة موقعة، ولا سيما اليابان، أحكام المعاهدات خلال العقد التالي. ساهمت هذه الانتهاكات في اندلاع الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ.

خطة باروك

كانت خطة باروك أول اقتراح رئيسي للتنظيم الدولي للطاقة النووية، الذي قدمته الولايات المتحدة إلى اللجنة الدولية للطاقة الذرية في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٦.

نشأت خطة باروك من مباحثات لجنة أميركية يرأسها وكيل وزير الخارجية دين اتشيسون وديفيد ليلينثال، الذي كان رئيس هيئة وادي تينيسي، أحد اكبر مرافق توليد الطاقة في العالم.

بالتعاون الوثيق مع العلماء، اقترح اتشيسون وليلينثال إنشاء هيئة تطوير ذري تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل الإشراف على توزيع المواد الانشطارية النووية وتشغيل المرافق القادرة على إنتاج الأسلحة النووية.

سعى اتشيسون وليلينثال أيضاً إلى إنشاء إجراءات ترخيص للدول الساعية لامتلاك قدرات طاقة نووية سلمية، أملا بأن تشجع عملية الترخيص الاستعمال المدني للطاقة النووية وان تساعد في تأمين استعمالها لأغراض أخرى غير إنتاج الأسلحة.

اختار الرئيس هاري ترومان برنارد باروك، رجل الأعمال المرموق ومستشار البيت الأبيض، ليقدم الخطة إلى منظمة الأمم المتحدة. راجع باروك بصورة مثيرة للجدل اقتراح اتشيسون وليلينثال. طلب باروك وضع نظام أكثر صرامة وأشد اقتحامية في جميع الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها، المدنية منها والعسكرية، من خلال لجنة التطوير الذري.

طالب باروك أيضاً بمنع أية دولة من تطوير قدرة إنتاج أسلحة نووية جديدة. مُنحت لجنة التطوير الذري سلطة احتجاز المرافق والموارد القومية، وجُرد مجلس الأمن الدولي من سلطة الفيتو على العقوبات المفروضة ضد منتهكي نظام منع الأسلحة النووية. فلو تمّ تبني اقتراح باروك، لكان قد جمد بصورة أساسية الاحتكار-النووي الأميركي ومنع تطوير القدرات النووية السوفياتية.

رفض الاتحاد السوفيتي خطة باروك. ودخل المؤرخون في مناظرات حول ما إذا كان اقتراح اتشيسون-ليلينثال الأصلي سوف يحقق تقدما. يبدو أن ذلك لم يكن محتملا لأن السوفيات كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروعهم الرئيسي لتطوير الأسلحة النووية. مع ذلك، أطلقت خطة باروك وخطة اتشيسون-ليلينثال التي سبقتها، النقاش الدولي حول تنظيم الأسلحة النووية الذي أدى إلى توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨.

الأجواء المفتوحة

في ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٥، استضافت مدينة جنيف في سويسرا أول قمة لأقوى زعماء العالم منذ مؤتمر بوتسدام الذي كان قد عقد قبل عشرة أعوام. ضم اجتماع عام ١٩٥٥ كلا من الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور، رئيس الوزراء البريطاني انطوني ايدن، رئس الوزراء الفرنسي ادغار فور، وزعيمين سوفياتيين هما نيكولاي بولغانين ونيكيتا خروتشوف.

في ٢١ تموز/يوليو ١٩٥٥، قدم ايزنهاور اقتراحا مثيرا إلى القادة المجتمعين، دعا فيه إلى توقيع اتفاق حول ما اسماه "الأجواء المفتوحة" بين القوى الرئيسية. استناداً إلى هذا الاقتراح، تسمح الدول الرئيسية المنخرطة في الحرب الباردة لبعضها البعض بالقيام بعمليات مراقبة جوية مفتوحة لأراضيها. تسمح عمليات "التحليق" الحرة بالطائرات، ولاحقا بالأقمار الصناعية بزيادة الشفافية.

اعتقد آيزنهاور ان الشفافية قد تخفف المخاوف غير المنطقية والمبالغ فيها حول نوايا العدو، وبذلك تساعد على استقرار العلاقات الدولية. رفض السوفيات بسرعة اقتراح "الأجواء المفتوحة" لعدم رغبتهم في تخفيف درجة السرية في مجتمعهم. مع ذلك فإن برامج الاستطلاع بواسطة الطائرات الحربية والأقمار الصناعية في وقت لاحق من العقد جعلت الشفافية من الفضاء حقيقة عملية. وأيضاً وفي وقت لاحق، عاد القادة الاميركيون والسوفيات ومن ثم الروس إلى المطالبة بدعوة آيزنهاور لتحسين الشفافية من الجو سعيا لتحقيق الاستقرار الدولي.

معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية (SALT١)

معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية (SALTI) التي وقعها الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجينيف في موسكو في ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٧٢ كانت أول معاهدة لضبط الأسلحة تحد بصورة صريحة من صنع الأسلحة النووية الجديدة.

بموجب الاتفاقية، تعهدت الدولتان العظميان بعدم توسيع ترسانتهما من الصواريخ النووية البالستية العابرة للقارات المتضخمة بالفعل لمدة خمس سنوات. كما تعهد الطرفان بعدم بناء منصات جديدة لإطلاق صواريخ نووية من الغواصات بدون سحب عدد مماثل من الصواريخ العابرة للقارات القديمة أو الصواريخ المنطلقة من الغواصات.

معاهدة المواقع المضادة للصواريخ البالستية (ABM)

ترافقت هذه المعاهدة مع معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية. قيدت المعاهدة القوتين العظميين من امتلاك أكثر من موقعين لإطلاق الصواريخ البالستية المضادة في أراضيهما. هدفت هذه المعاهدة إلى ضمان أن أيا من البلدين لا يمكنه أن يأمل في حماية غالبية سكانه من هجوم نووي. استناداً إلى منطق الردع النووي، فإن احتمال التدمير المؤكد المتبادل قد يشجع الحذر المستمر وتجنب الحرب من جانب زعماء الحرب الباردة.

بدأت معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية الأولى (سولت ١) عملية مناقشات جدية ومستدامة حول مراقبة الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وأصبحت هذه المعاهدة الجزء المركزي من سياسة الوفاق الدولي خلال السبعينيات من القرن العشرين التي تميزت بتعاون علمي، واقتصادي، وثقافي أكبر بين الشرق والغرب.

في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٩، وقع الرئيس الأميركي جيمي كارتر والزعيم السوفيتي بريجنيف معاهدة ثانية موسعة للحد من الأسلحة الستراتيجية (سولت ٢) ولكن بعد غزو السوفيت أفغانستان في وقت متأخر من تلك السنة، لم يصادق مجلس الشيوخ أبداً على هذه المعاهدة. مع ذلك، استمر خليفة كارتر، الرئيس رونالد ريغان، في الالتزام بالتعهدات الواردة في معاهدة سولت ٢ غير المصادق عليها. زادت المفاوضات التي دارت حول معاهدتي سولت ١ وسولت ٢ الأساس لاتفاقيات ضبط الأسلحة البعيدة المدى الموقعة مع الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة.

معاهدة تخفيض الأسلحة الستراتيجية

أشارت معاهدة تخفيض الأسلحة الستراتيجية (START)، الموقعة في ٣١ تموز ١٩٩١ من جانب الرئيس الأميركي جورج اتش دبليو بوش والزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، إلى انتهاء الحرب الباردة. فللمرة الأولى وافقت الدولتان العظميان على تعادل حجم ترسانتيهما النووية وتعهدتا بإجراء تخفيضات مهمة على الأسلحة النووية الموجودة وأنظمة إطلاقها. كانت معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية الأولى (سولت ١) تتضمن صنع عدد محدود من أسلحة المستقبل، بينما خفضت معاهدة ستارت بعمق الكميات المخزونة الموجودة لدى البلدين من الأسلحة النووية.

استناداً إلى أحكام معاهدة ستارت، تحتفظ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بما لا يزيد على ١٦٠٠ نظام لإطلاق الصواريخ النووية الستراتيجية. وفرضت المعاهدة على الدولتين تخفيض ترسانتيهما النووية إلى ٦,٠٠٠ رأس حربي ستراتيجي لكل منهما، ولا يمكن تثبيت أكثر من ٤٩٠٠ منها على صواريخ بالستية. مثل ذلك تخفيضا بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة في القوات النووية الستراتيجية الإجمالية لكل دولة. وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢، وقعت الدول النووية التي خلفت الاتحاد السوفيتي وهي روسيا، أوكرانيا، كازخستان وبيلاروسيا بروتوكول لشبونة الملحق بمعاهدة ستارت. تخلت الدول الثلاث الأخيرة عن أسلحتها النووية الموجودة على أراضيها وتولت روسيا تنفيذ الالتزامات الموروثة من الاتحاد السوفيتي كافة بموجب معاهدة ستارت. تمت المصادقة بصورة رسمية على معاهدة ستارت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ التي كان من المقرر أن تستمر نافذة لمدة ١٥ سنة مع إمكانية تمديدها لمدة خمس سنوات في كل مرة بعد ذلك.

جيريمي سوري هو أستاذ كرسي إي غوردون فوكس لمادة التاريخ في جامعة ويسكونسن-ماديسون.

المجتمع المدني.. خطابة الهزيمة في الديمقراطية

أستراليا/ بول كوركوران

خطب التنازل بعد الانتخابات التي تشهد صراعاً صعباً تتجاوز الرسميات الفارغة من المعنى. تساعد هذه الخطب في ترسيخ شرعية النتائج، وتعزز الوحدة القومية، وتمهد الطريق أمام تنفيذ انتقال سلمي وفعال للسلطة.

في حين كان يتم عدّ الأصوات الانتخابية في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، لعب المرشحان الرئيسيان لرئاسة الولايات المتحدة أدوارهما في الفصل الأخير من مسرحية سياسية ثابتة. كان أول المتكلمين المرشح الخاسر جون مكين. اعتمد خطاب التنازل الذي ألقاه صيغة بلاغية عريقة.

"أصدقائي، لقد وصلنا إلى نهاية رحلة طويلة. لقد تكلم الشعب الأميركي، وتكلم بوضوح. قبل فترة قصيرة كان لي شرف الاتصال بالسناتور باراك أوباما لتهنئته ... على انتخابه الرئيس التالي للبلاد التي نحبها نحن الاثنان. في منافسة طويلة وصعبة كهذه الحملة فإن مجرد نجاحه يستحق احترامي لقدرته ومثابرته.

ولكونه تمكن من النجاح من خلال إلهاب آمال تلك الملايين العديدة من الأميركيين الذين كانوا يعتقدون خطأً بأنهم لا يملكون الكثير من المصلحة ولا الكثير من التأثير على انتخاب رئيس أميركي، جعلني أعجب به بعمق وأهنئه على إنجازه."

في خطاب النصر، ردّ باراك أوباما مؤكداً "بأننا لم نكن أبداً ببساطة مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الولايات الحمر (تؤيد غالباً الحزب الجمهوري) أو الولايات الزرق (تؤيد غالباً الحزب الديمقراطي). نحن كنا وسوف نبقى دائماً الولايات المتحدة الأميركية."

قدم الرئيس المنتخب في الكلمات الآتية تحية إلى خصمه، فقال:

"قبل وقت قليل في هذا المساء، تلقيت مكالمة هاتفية كريمة بدرجة استثنائية من السناتور مكين. لقد قاتل السناتور مكين طويلاً وبجهد كبير في هذه الحملة وقاتل لوقت أطول وبجهد أكبر في سبيل البلاد التي أحبها. لقد تحمل تضحيات من أجل أميركا لا يستطيع معظمنا البدء بتصورها. لقد أصبحنا في وضع أفضل بفضل الخدمة التي أداها هذا القائد الشجاع غير الأناني."

يجري تمثيل فصول هذه المسرحية في كل ديمقراطية صحيحة. فقد تمنّت سيغولين رويال لنيكولا ساركوزي "أفضل النجاحات له في تنفيذ مهمته في خدمة جميع أفراد الشعب الفرنسي." وأعلن رئيس الوزراء الياباني المهزوم تارو أسو، "أعتقد بأن هذا هو حكم الشعب وعلينا ان نعكس ذلك بإخلاص." كما أنهت اتصالات ودية مماثلة حملات سياسية ديمقراطية حول العالم. قد يصرف الشخص نظره عن هذه التصريحات على اعتبار أنها رسميات فقط: كياسة غير صادقة، لا مبرر لها، وفي أفضل الحالات أكل عليها الدهر وشرب. ولكنها تلعب دوراً حاسماً: في خطاب التنازل يقبل المرشح الخاسر شرعية نتائج الانتخابات. وتشير استجابة المرشح الفائز إلى ان مؤيدي جميع المرشحين الآخرين يظلون جزءاً ثميناً من المؤسسة السياسية القومية. وهكذا تنتهي كل عملية انتخابية مهما بلغت حدة التنافس فيها بتعبير يُشدّد على الوحدة القومية.

طقوس رسمية لعملية الانتقال

الأمر المدهش أن المرشح الخاسر تتوفر له أفضل وأهم فرصة خطابية في مسرحية ليلة الانتخاب الأخيرة كما في العملية الديمقراطية. يرجع المرشح الفائز بالتأكيد إلى وعوده الانتخابية. ومن خلال الاعتراف بكياسة منافسه، يبدو بسهولة على أنه شهم حتى وعندما يضخم في كيل مديحه لخصمه إنجازاته الخاصة.

الخطابة في الهزيمة لديها مهمة أكثر أهمية في تحقيق الطقوس الرسمية للانتقال السياسي في دولة ديمقراطية. يُلقى خطاب التنازل بأقل قدر ممكن من الإعداد من جانب شخصية قوية في وقت من الإجهاد العاطفي الكبير، ويجسد هذا الخطاب الكياسات المطلوبة للاستقرار الاجتماعي وللسلطة السياسية الشرعية. وهو ينهي بصورة احتفالية الأزمة الرمزية (الانتخاب) التي تمارسها الديمقراطيات بانتظام مقصود، وبذلك يعزز بصورة مرئية السيادة الشعبية والنظام الدستوري. بالنسبة للخاسر تترجم المسرحية الخطابية الهزيمة في الانتخابات إلى قصة تصف النصر: تجدد الجبهة الخاسرة أملها بتحقيق نصر في المستقبل. ويتم التعبير عن لغة القتال، إخلاص المحازبين، والمبادئ المعارضة على شكل استعارات من الفضائل القديمة العهد، والكياسة المبالغة، والروح الرياضية، أي على المستوى الذي تكون فيه ممارسة اللعبة أمرا أساسيا وحيث تكون قواعد اللعبة اكثر أهمية من كسب او خسارة منافسة معينة.

بعضهم يحول الانتخابات الرئاسية الأميركية إلى دراما من الصراخ المنظم بين الأعداء. فهي كالحرب تضج بالأصوات وتثير العواطف. تميل وسائل الإعلام إلى تعزيز هذا المفهوم الحزبي من خلال التشديد على التفرقة والنزاع، وذلك من خلال إجراء تحديد للفائزين والخاسرين من خلال استفتاءات الآراء الأسبوعية. يلقي المرشحون الشك على كفاءة خصومهم وصفاتهم ومؤهلاتهم للقيادة. يتم التساؤل بدقة عن سير حياة المرشحين الذين يشغلون المناصب. يتم سبر المرشحين بحثاً عن إشارات ضعف. ويدخل المرشحون الذين يشغلون المنصب في "نمط الانتخاب" ويكرسون جهداً عظيماً لإشغال المنصب لفترة أخرى.

تعمل منظمات الحملات الرئاسية الحديثة على تقسيم مجموعة الناخبين إلى أجزاء ومن ثم توحد إيديولوجيا الغالبية في هذه الكتل الانتخابية. تجزئ هذه الستراتيجية البلاد حسب الحزب، الولاية، المنطقة، وأبعد من ذلك. ويتم اعتبار الانتخابات الرئاسية المتتابعة على أنها اكثر الحملات التقسيمية على الإطلاق، والأكثر شدة، والأكثر سلبية. ويستنتج العديد من المعلقين أن الدولة سوف تصبح في نهاية المطاف مستقطبة بشكل لم يسبقه مثيل على الإطلاق.

التشديد على المعايير الديمقراطية حقيقي. تعود إلى الظهور الولاءات، والشكاوى، والتحاملات القديمة. يشتعل سعير العواطف وأخيراً سوف يشعر الجميع بخيبة الأمل ما عدا مرشح واحد ونصف جمهور الناخبين، بعد ان تحطمت آمالهم وانهارت أوهامهم. يحصل هذا الأمر عندما تكون الأمور تسير بشكل جيد. المهمة الخطابية لخطاب التنازل تكمن في بدء مداواة الجراح وتلطيف الكدمات التي وجهها وعاناها الطرفان. يستطيع فقط المرشح الخاسر ان يعترف بالخسارة وان يعلن فوز المنتصر وان يصدر نداءً للوحدة القومية وان يحث على تقديم دعم وطني للمرشح الفائز الذي كافح ضده لأشهر عديدة. تبرر هذه التضحية بالأمل والطموح الشخصيين بإصدار نداء للوحدة القومية، لتجديد الإخلاص للحزب، وإعادة طمأنة الناس بأن دلائل النجاح في المستقبل تلمع في الأفق. وهكذا، في عام ٢٠٠٤ تكلم المرشح الخاسر جون كيري إلى مؤيديه المخلصين حول "خطر التقسيم في بلادنا والحاجة – الحاجة الماسة- إلى الوحدة، إلى إيجاد أرضية مشتركة والى التجمع معا. إني آمل اليوم أن نتمكن من بدء عملية دمل الجراح... المطلوب منا الآن ان نعمل معاً لخير بلادنا. ففي الأيام القادمة علينا ان نجد قضية مشتركة. علينا ان نضم قوانا في جهد مشترك، دون ندم او اتهام مضاد، دون غضب او حقد. تحتاج أميركا إلى الوحدة وتتطلع بشوق إلى قدر أكبر من التعاطف."

بعد أربع سنوات أثار جون مكين موضوعا مماثلا وقال: "لقد تجادلنا السناتور أوباما وأنا حول نقاط اختلافاتنا، وانتصر هو. أحث جميع الاميركيين الذين ساندوني ان ينضموا إلي ليس في تهنئته فحسب بل في تقديمنا إلى رئيسنا القادم نوايانا الحسنة وجهودنا الجدية لإيجاد طرق لجمعنا معاً، لإيجاد التسويات الضرورية، لردم هوة اختلافاتنا وللمساعدة في استعادة ازدهارنا، لحماية أمننا في عالم خطر، ولكي نترك لأطفالنا وأحفادنا دولة اقوى وافضل من تلك التي ورثناها. مهما كانت الخلافات بيننا، فنحن كلنا مواطنون أميركيون."

الانتقال المنظم: تحدّ عالمي

هذه الطقوس من القبول المهذب للهزيمة الذي يصحبه نداء للوحدة والتعاون هي أمر ثابت الأركان في الولايات المتحدة التي تملك تقليداً طويل الأمد من الانتخابات التنافسية. ولكن هذه الطقوس المماثلة تطورت بدرجات أكبر أو أقل في دول ديمقراطية أخرى. كانت مظاهر هذه الطقوس مرئية جزئياً في الانتخابات البرلمانية البريطانية عام ٢٠٠٥. نشرت محطة البي بي سي تقريراً مفاده ان مايكل هوارد، رئيس حزب المحافظين، "اعترف بالهزيمة" بهذه العبارات المبادرة: "يبدو ان السيد بلير سوف يفوز بفترة ثالثة لرئاسة حزب العمال وأهنئه بهذا النصر. اعتقد بأن الوقت قد حان الآن له كي ينفذ الأشياء التي تهم الشعب في بلادنا. وعندما يفعل ذلك سيحصل على دعمي."

كانت المواضيع الديمقراطية لتنازل سيغولين رويال أوضح في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٠٧، قالت: "أصدقائي، المواطنين ... لقد تكلم التصويت العام، وآمل أن يستطيع الرئيس الجديد للجمهورية إنجاز مهمته، وأقدم شكري من أعماق قلبي إلى الملايين السبعة عشر، لقد أعطيت كل ما أستطيع وسوف استمر ... أود ان أشكر كل الناس الذين حاربوا، ودعونا نحتفظ بالطاقة والفرح سالمين ... لقد جددت الانتخابات الديمقراطية ... وما بدأناه معاً سوف نستمر في تنفيذه معاً."

لقد ألقيت خطب التنازل بعد الانتخابات في أميركا الجنوبية، أفريقيا، آسيا، أوروبا واستراليا ولكن نادراً ما كانت تتبع المجاملات الرسمية والأدوات التأطيرية التي تدفعها وسائل الإعلام خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية. وهذا صحيح بشكل خاص في دول توجد فيها أحزاب متعددة او نظام برلماني كثيراً ما يُشكّل فيه اتحاد من الأحزاب حكومة أغلبية.

لا يمكن اعتبار الانتقال المنظم للسلطة والمنصب من حزب سياسي إلى آخر أمراً مفروغاً منه. فإنه يحتاج إلى إطار عمل من القوانين وثقة واسعة الانتشار تستند إلى تجربة عملية تؤكد إن الانتخابات كانت منصفة. في الديمقراطيات الجديدة او الناشئة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تكتنفها انقسامات ثقافية عميقة، يُشكّل غياب التجربة او الثقة في العملية الانتخابية تحدياً لا يمكن تجنبه. قد تسعى الأنظمة التي جاءت إلى الحكم عن طريق انقلاب، سواء كان سلمياً أو غير سلمي، إلى الحصول على شرعية ديمقراطية في الانتخاب، وتنتهي فقط بتحدي الهزيمة الانتخابية بقوة السلاح. في مثل هذه الحالات، وبدلاً من الاعتراف بالهزيمة، قد يشهّر قادة الحزب بالنتائج ويدّعون حصول تزوير في الأصوات، والرقابة المتشددة، والتخويف العنيف للناخبين. قد يحثّون مؤيديهم على المقاومة، والنضال، والموت. بالنسبة لدولة تحاول ان تبني وان ترسّخ المؤسسات الديمقراطية، يتمثل التحدي الذي يواجهه القادة الخصوم بقبول الهزيمة بمثابة جسر يمتد إلى أبعد من الطموح الشخصي والمصلحة الحزبية.

تقوم طقوس التنازل والنصر بأكثر من مداواة الجراح. قد يبدو التبادل الرسمي للثناء كما لو انه إيماءات تثير الحنين إلى الماضي، إلى فترة اكثر تهذيباً، وأقل تشكيكا، لكن المشاركين يعيدون تمثيل فن مسرحي سياسي كلاسيكي. في أعقاب معركة حوربت بشدة كبيرة، تكون الخطب بمثابة عرض طقسي لمفاهيم مجردة للغاية: "الديمقراطية تعمل" و"صوت الشعب". يعاد اعتبار المعارضين المتشددين كهيئة مواطنين، وتتم إعادة توحيدهم وتجديد التزامهم بالقيم التي تتجاوز العداء.

من خلال نشرها من جانب وسائل الإعلام الجماهيرية المنتشرة، تصبح خطب الاعتراف بالهزيمة وإعلان النصر النهاية التخفيفية للانتخابات. خلال قيام المسؤولين بعملية عدّ الأصوات، يحلل الصحافيون باهتياج توقعات أجهزة الكمبيوتر لديهم ويخمنون بنفاد الصبر: "متى سوف يعترف الخاسر الواضح؟ هل سوف يحرم المرشح الفائز من إجراء احتفال بالنصر الانتخابي خلال الليل؟ هل سيتصرف المرشح الخاسر بحقد ويصاب بانهيار عاطفي او هل سيبدو "كريماً" في لحظة خيبة أمل وقنوط نهائي؟ هذا الاحتفال بالهزيمة هو انتقال رمزي للسلطة. وعند النظر إليها على مر الزمن وضمن سياق وسائل الإعلام الجماهيرية التي تتزايد سلطتها، تتحول هذه الخطب إلى ممارسة ديمقراطية راسخة توسع آفاق فهمنا لكيفية التعزيز المؤسساتي للسيادة القومية وتقويتها بصورة رمزية.

بول كوركوران هو أستاذ مشارك في جامعة أدلايد في أستراليا